تقرير

2024

قطـاع الزراعة في دول البريكس

التوسيع والتعميق

قائمة المحتويات

كلمة افتتاحية ____ 4

I.توسيع مجموعة بريكس ____ 6

II.القيمة المضافة لبريكس الموسعة ____ 8

قطاع التصنيع ____ 10

المواد الخام الزراعية ____ 14

الإمكانيات الاستثمارية والمالية ____ 17

الإمكانيات البحثية والعلمية ____ 19

مجال الاستهلاك ____ 21

III.تحليل عوامل التآزر ____ 23

العامل ١: نماذج أكثر عضوية وتكاملية لأنظمة الإنتاج الغذائي ____ 24

العامل ٢: نماذج جديدة للتمويل والاستثمار (مثال) ____ 25

العامل ٣: مراكز استراتيجية جديدة لتجارة المواد الغذائية ____ 25

العامل ٤: آفاق التكنولوجيا والابتكار ____ 27

IV.تحليل التحديات الجديدة بعد توسيع مجموعة بريكس ____ 29

التحدي ١: نماذج الأنظمة الوطنية للزراعة والغذاء في مراحل تطوير مختلفة ____ 30

التحدي ٢: تفاوت مستويات الأمن الغذائي والتغذية ____ 32

التحدي ٣: اختلاف المعايير الغذائية على المستوى الوطني ____ 34

الاستنتاجات والتوصيات ____ 35

BRICS

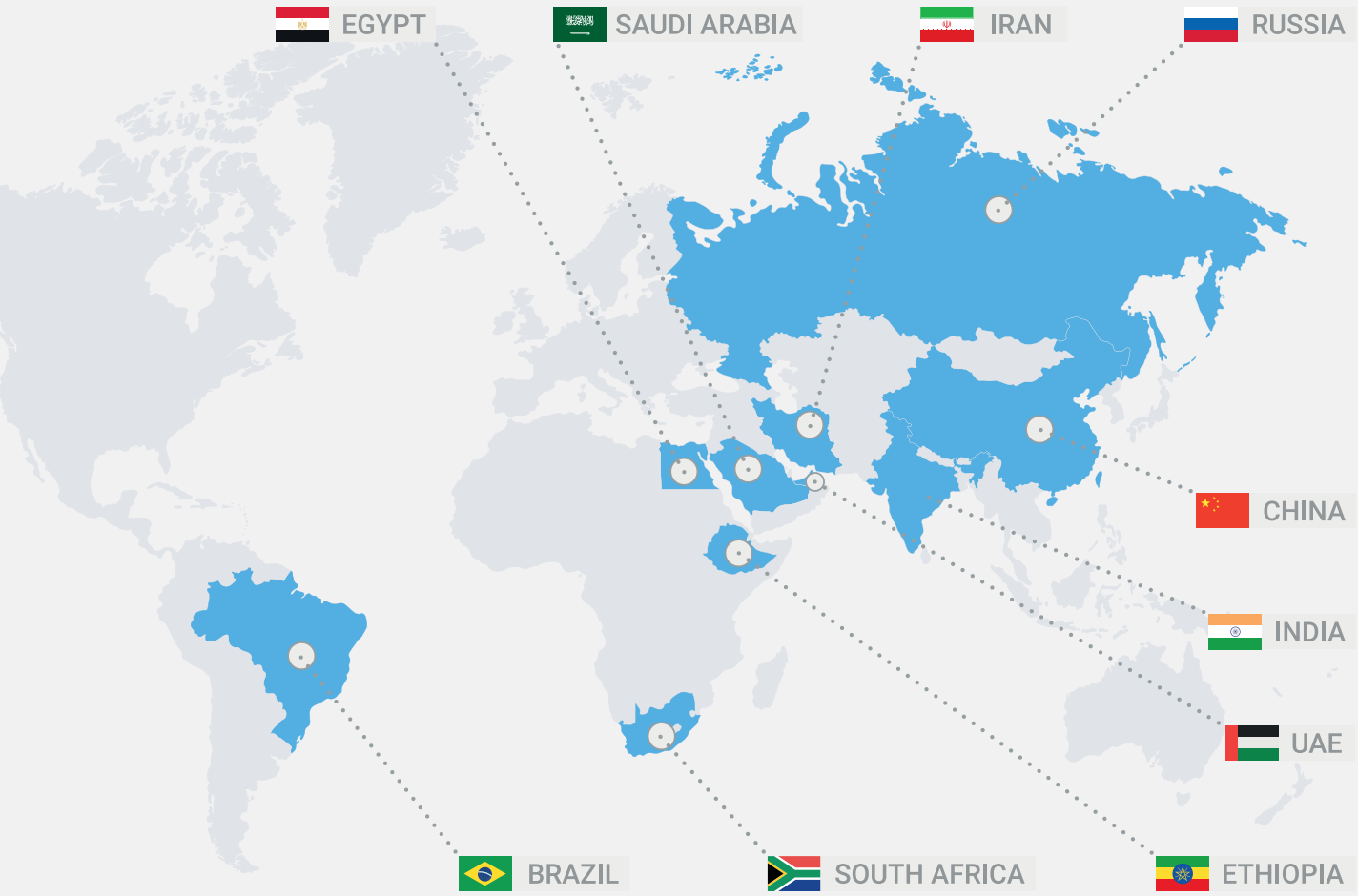
EGYPT
SAUDI ARABIA
IRAN
RUSSIA
CHINA
INDIA
UAE
ETHIOPIA
BRAZIL
SOUTH AFRICA

كلمة افتتاحية

للتعاون بين الدول الأعضاء في مجال الزراعة للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤، والتي تهدف إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات في مجال الأبحاث والتطوير الزراعي.

في يناير ٢٠٢٤، انضمت كل من مصر وإيران والإمارات العربية المتحدة والسعودية وإثيوبيا إلى مجموعة بريكس. بالإضافة إلى ذلك، تم منح وضع مقدم الطلب لثمانية عشر دولة أخرى، بينما توجد أربعة عشر دولة في مرحلة إتمام الطلب.

تمثل مجموعة بريكس منصة دولية أكثر تنوعًا لتشكيل ودعم أولويات جدول الأعمال العالمي للأغذية الزراعية. كما أن الوزن والقدرة الحقيقية لهذه المجموعة تتزايد في نظام الأمن الغذائي العالمي. في الوقت نفسه، تظهر حوافز إضافية لتعزيز وتقريب مجموعة كبيرة من دول الجنوب العالمي. خصوصاً أن مجموعة بريكس تمثل بالفعل ٤٢٪ من الموارد الحراجية، و٢٩٪ من حصاد الأسماك، و٣١٪من الأراضي الزراعية، و٣٦٪ من الأراضي المستصلحة، و٣٥٪ من احتياطيات المياه العذبة في العالم. إذ يمثل نصيب مجموعة بريكس في الإنتاج العالمي من القمح ٤٨٪، والذرة ٣٩٪، والأرز ٥٥٪.

في هذا السياق، تتزايد الحاجة الملحة لإعادة النظر بشكل جذري في الاستراتيجية طويلة الأمد لمجموعة بريكس في مجال الأمن الغذائي والسياسة الزراعية، بما في ذلك خطة العمل الرباعية لمجموعة بريكس في مجال الزراعة التي تنتهي في عام ٢٠٢٤. يمكن أن تكون استراتيجية مجموعة بريكس في قضايا السياسة الغذائية والزراعية فعالة وناجحة حقًا بشرط صياغة أهداف وأولويات تكاملية وشاملة تتجاوز المسارات الثنائية للتجارة الزراعية، بالإضافة إلى إنشاء حوار مفتوح وبنّاء حول المسائل "المشكلة" المحتملة بمشاركة خبراء من الأعمال الزراعية والمعاهد العلمية والبحثية والتكنولوجية والجمعيات.

مع ظهور دول جديدة بأطر عمل زراعية متنوعة، يمكن أن تنشأ تآزر يساهم في التعاون المتبادل المنفعة داخل الكتلة نفسها، خاصة في مجال تعزيز التجارة بالمنتجات الزراعية والمواد الخام الزراعية بما في ذلك الأسمدة والأعلاف واللقاحات لعلاج الثروة الحيوانية. في هذا التقرير، يقدم خبراء جمعية معهد الصين وآسيا الحديثة لأكاديمية العلوم الروسية والمركز التنسيق للتوقعات تحليلًا للقدرات الزراعية والغذائية لدول مجموعة بريكس، ونظرة عامة على التحديات الرئيسية، والاختلافات، والقدرة على التآزر، ووجهات التعاون المستقبلي.

كيريل بابايف،
رئيس المركز التنسيق الوطني،
مدير معهد الصين وآسيا الحديثة لأكاديمية العلوم الروسية.

I.

توسيع مجموعة بريكس

ابتداءً من يناير ٢٠٢٤، انضمت خمس دول جديدة إلى مجموعة بريكس، وهي: مصر، إيران، الإمارات العربية المتحدة، إثيوبيا، والمملكة العربية السعودية. في تكوينها الموسع، تمثل المجموعة منصة دولية أكثر تنوعًا، تفتح آفاق جديدة لتشكيل وتعزيز الأولويات المشتركة على الساحة الدولية في مجال القضايا الزراعية والغذائية العالمية. في الوقت نفسه، تنشأ حوافز إضافية لتقريب مصالح المجالات التجارية والأكاديمية والعلمية، وخاصة في مجال الأعمال الزراعية والتكنولوجيا الزراعية، في صيغة جديدة من التعاون داخل هذه الكتلة التكاملية، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام المتزايد من جانب مجموعة كبيرة من دول الجنوب العالمي للمشاركة فيها.

في عام ٢٠٢٤، مع انطلاق توسيع مجموعة بريكس يتعزز وزن وإمكانات هذه الكتلة في النظام العالمي للأمن الغذائي، كما تظهر عوامل جديدة للتآزر والتكامل بين الأنظمة الوطنية للإنتاج الزراعي الغذائي. يجب تحليل هذه العوامل عبر مجموعة كاملة من مجالات التعاون - من إمكانيات التجارة الزراعية والأسواق الزراعية، وبناء سلاسل القيمة الغذائية العالمية والإقليمية الجديدة، إلى الإمكانيات الاستثمارية والمالية في مجمع الصناعات الزراعية بما في ذلك الانتقال إلى المدفوعات بالعملات الوطنية، وأيضًا التعاون المتزايد في مجالات العلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار، وأخيرًا القضايا الأساسية المتعلقة بتنسيق المعايير الغذائية والصحية والبيطرية، والتشريعات الجمركية، وضمان الحصول على غذاء صحي وعالي الجودة لجميع دول بريكس.

تكمن القيمة المضافة لبريكس الجديدة والموسعة أيضًا في قدرتها على التأثير والتواجد على المنصات الدولية المتخصصة، حيث يمكن لهذا الاتحاد الآن أن يتحدث من مواقف جماعية أكثر وزنًا بشأن القضايا الملحة المتعلقة بالأمن الغذائي والسياسة الزراعية. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن توسيع بريكس يحمل أيضًا تحديات إضافية. إن انضمام دول جديدة يزيد من تعقيد توافق المصالح الوطنية المتداخلة، وفي بعض الأحيان المتعارضة، في المجال الغذائي الحساس.

مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الكبيرة في هيكل وإمكانات الأنظمة الزراعية الغذائية للدول الجديدة الأعضاء، يصبح تحقيق توافق الآراء بشأن القضايا الحادة والراهنة في السياسة الزراعية الحديثة أكثر تعقيدًا، بما في ذلك قيود التصدير، ومبادئ دعم الزراعة، والمعايير الغذائية، والسياسة السعرية، وغيرها.

في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة جذرية للاستراتيجية طويلة الأجل لبريكس في مجال الأمن الغذائي والسياسة الزراعية، بما في ذلك خطة العمل الأربع سنوات لبريكس في الزراعة التي تنتهي في عام ٢٠٢٤. يمكن أن تصبح استراتيجية بريكس المتعلقة بالسياسات الغذائية والزراعية فعالة وناجحة حقًا بشرط صياغة أهداف وأولويات أكثر تكاملاً وشمولاً تتجاوز إطار المسارات الثنائية لتداول السلع الزراعية. كما ينبغي أن تُبنى هذه الاستراتيجية على حوار مفتوح وبناء حول الجوانب "الإشكالية" المحتملة، بمشاركة خبراء من قطاع الأعمال الزراعية ومؤسسات البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة والجمعيات المعنية.

II.

القيمة المضافة لبريكس الموسعة

مع توسيع مجموعة بريكس، من المهم لتقييم شامل لتكوينها الجديد ودورها في النظام العالمي للزراعة والأغذية تحليل الإمكانيات المحدثة لهذا التجمع عبر أوسع نطاق ممكن من المؤشرات الرئيسية في مجال إنتاج الغذاء وأسواق المواد الخام الزراعية، والموارد الأساسية لمجمع الصناعات الزراعية بما في ذلك الموارد السمكية والغابية والتربة والمائية، بالإضافة إلى الأسواق الاستهلاكية وتدفقات الاستثمارات ورأس المال البحثي في المجال الزراعي.

يشير التحليل المقارن الأولي لحصة القطاع الزراعي الذي يشمل الزراعة وصيد الأسماك والغابات في الناتج المحلي الإجمالي الوطني بين الأعضاء القدماء والجدد في بريكس إلى تعزيز كبير لمكون الزراعة في الاقتصاديات الوطنية لدول بريكس بعد التوسع. في صفوف الأعضاء الجدد في بريكس تتفوق إثيوبيا (٣٦٪) وإيران (١٣٪) ومصر (١١٪) بشكل ملحوظ على العديد من الأعضاء القدماء من حيث حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، كان متوسط حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين خمسة من الأعضاء الرئيسيين في بريكس قبل التوسع حوالي 7%، بينما ارتفعت هذه النسبة بعد التوسع إلى ١٣٪.

الشكل 1.

حصة قطاع الزراعة والغذاء، بما في ذلك الزراعة، وصيد الأسماك، والغابات، في الناتج المحلي الإجمالي الوطني ٢٠٢٢

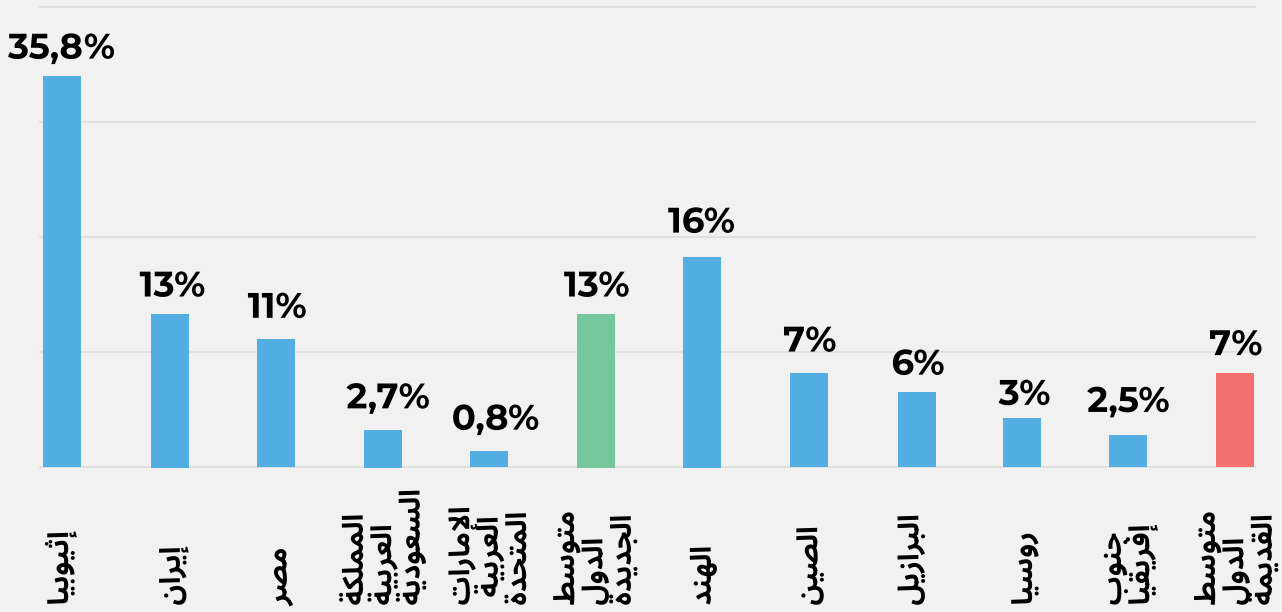

Source: World Bank

زيادة حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لبريكس تعتبر مؤشراً مهماً، لكنها غير كافية لفهم الصورة الكاملة والموضوعية لتداعيات توسيع التحالف من حيث تغيير القيمة المضافة وإمكانات بريكس في المجال الزراعي والغذائي.

قطاع التصنيع

حليل القطاع الإنتاجي لبريكس بعد التوسيع يشير إلى اتجاهين بارزين. من جهة، يجب الإشارة إلى الزيادة الملحوظة في قدرة بريكس على القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي[1]، وذلك بشكل رئيسي بفضل إيران. تعتبر طهران اليوم خامس أكبر دولة في العالم من حيث قيمة الإنتاج الزراعي بعد الصين (١،٦ مليار دولار) والهند (٥٠٠ مليون دولار) والولايات المتحدة الأمريكية (٤٧٤ مليون دولار) والبرازيل (٢٢٠ مليون دولار). فقد زادت قيمة إنتاجها الزراعي خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٢٢ أكثر من عشرة أضعاف – من ١٧ مليون دولار إلى ١٨٨ مليون دولار. كما تشمل قائمة أفضل ٣٠ دولة في هذا المؤشر كلاً من مصر (٣٧ مليون دولار) والسعودية (٢٤ مليون دولار).

من جهة أخرى، لم تحدث أي تغييرات جذرية في كميات إنتاج السلع الغذائية الرئيسية. بعد انضمام خمس دول جديدة إلى بريكس، يجب التأكيد على أن التغيير في القدرة الإنتاجية كان طفيفاً في حدود ٣-١٪. الأكثر أهمية هو إنتاج القمح. من خلال إضافة دول جديدة، زادت حصة بريكس في الإنتاج العالمي للقمح من ٤٥٪ إلى ٤٨٪، وذلك أساساً بفضل إمكانيات إيران ومصر. أما بالنسبة لحصة بريكس في الإنتاج العالمي للذرة والأرز، فقد كانت الزيادة غير ذات أهمية، في حدود ١٪. في سوق الذرة، زادت حصة بريكس من ٣٨٪ إلى ٣٩٪ من الإنتاج العالمي، وذلك بفضل إمكانيات إثيوبيا ومصر، بينما في سوق الأرز

[1] قيمة الإنتاج الزراعي يتم حسابها وفقًا لمنهجية إدارة الإحصاءات التابعة للفاو استنادًا إلى بيانات إنتاج المنتجات الأولية من القطاع الإنتاجي وبيانات أسعار المستهلكين. تُحسب قيمة (ثمن) المنتجات الحيوانية استنادًا إلى إنتاج وبيع اللحم الخام (غير المصنع)

زادت مـن ٥٤٪ إلى ٥٥٪ مـن الإنتـاج العالمـي، وذلـك بشـكل رئـيسي بسـبب مصر.

في سـوق تربيـة المـواشي، زادت الحصـة الفعليـة لبريكـس مـن إجمالي أنـواع إنتـاج اللحـوم والألبـان بنسـبة ٢٪، مـن ٤٢٪ إلى ٤٤٪ مـن السـوق العالميـة، وذلـك بفضـل مصر وإيـران، وإلى حـد مـا، السـعودية. وفـيما يتعلـق بإنتـاج الدواجـن، أضـاف الأعضـاء الجـدد في بريكـس نسـبة ٥٪، مما زاد حصتهـم مـن ٦٧٪ إلى ٧٢٪ مـن الإنتـاج العالمـي. أمـا بالنسـبة لإنتـاج الحليـب الخـام، فقـد ارتفعـت حصـة بريكـس في السـوق العالميـة بنسـبة ٣٪، مـن ٣٥٪ إلى ٣٨٪، ويرجـع ذلـك إلى مسـاهمة إيـران ومصر.

الجدول 1.

تحليل مقارن لإمكانات مجموعة بريكس في إنتاج الأنواع الرئيسية من المواد الغذائية في عام ٢٠٢٢ (مليون طن)

الدول	ا القمح	الذرة	الأرز	تربية الحيوانات	لحم الدجاج	حليب خام
الإنتاج العالمي	**808**	**1200**	**776**	**352**	**123**	**929**
الصين	138	277	210	92	56	41
الهند	107	34	196	10	4,9	213
روسيا	104	15	1	11,6	5,3	33
البرازيل	10	109	10	29	14	36
جنوب إفريقيا	2	16	0,1	3,5	1,9	4
الأعضاء القدامى في بريكس (الإجمالي)	**361**	**451**	**417**	**146**	**82,1**	**327**
إيران	10	0,3	1,5	2,3	2,1	8,3
مصر	9,7	7,5	5,8	3,2	2,5	5,4
إثيوبيا	7	10	0,2	0,7	0,4	4,4
السعودية	0,8	0,5	0	1,3	1,1	2,7
الإمارات العربية المتحدة	0	2,3	0	0,1	0	0
الأعضاء الجدد في بريكس (الإجمالي)	**30**	**20,6**	**7,5**	**7,6**	**6,1**	**20,8**
بريكس (الإجمالي)	391	472	425	154	88,2	349
بريكس (الإجمالي) بالنسب المئوية	48%	39%	55%	44%	72%	38%

Source: FAO Stat

مـن الجديـر بالذكـر أنـه في هيـكل الإنتـاج في مصر وإيـران، اللـتين تملـكان أكبر حصـة فعليـة مـن الإنتـاج الزراعـي بين الـدول الجديـدة في بريكـس، فـإن الجـزء الأكبر مـن المـواد الغذائيـة المنتجـة في هذيـن البلديـن موجـه لتلبيـة الطلـب الـداخلي المتزايـد وبالتـالي يُسـتهلك لأغـراض محليـة. وهـذا يعنـي أنـه في المتوسـط، زاد القـدرة التصديريـة للقطـاع الزراعـي لبريكـس بعـد التوسـيع، إلا أن هـذه الزيـادة كانـت أقـل أهميـة مـن الزيـادة في الإنتـاج. ومـع ذلـك، بالنسـبة لبعـض فئـات صـادرات المـواد الغذائيـة، ارتفعـت الحصـة الفعليـة لبريكـس بشـكل كـبير. على وجـه الخصـوص، تعـتبر إيـران مـزودًا عالميًـا كـبيرًا للفواكـه المجففـة والجـوز، حيـث تسـيطر على ٥٪ مـن سـوق الصـادرات العالميـة في كلا الفئـتين.

الجدول 2.

تحليل مقارن لإمكانات مجموعة بريكس في احتياطيات الموارد الغابية، والسمكية، والأرضية، والمائية في عام ٢٠٢٢

الدول	الموارد الحرجية (مليون هكتار)	موارد الأسماك – حجم صيد (مليون طن في السنة) الأسماك	الأراضي الزراعية (مليون هكتار)	الأراضي الزراعية القابلة للزراعة (مليون هكتار)	احتياطيات المياه العذبة (مليار متر مكعب)
الإنتاج العالمي	**4000**	**92**	**4800**	**1383**	**42**
روسيا	815	4,9	215	121	4,3
برازيل	496	0,9	223	55	5,7
الصين	220	13	521	108	2,8
الهند	72	5,5	179	155	1,5
جنوب إفريقيا	17	0,5	96	12	0,05
الأعضاء القدامى في بريكس (الإجمالي)	**1600**	**24,8**	**1234**	**456**	**14,35**
إيران	10	0,8	47	16	0,1
مصر	45	0,5	4	3	0
إثيوبيا	17	0,1	39	16	0,1
السعودية	1	0,1	174	3	0
الإمارات العربية المتحدة	0,3	0,1	0,3	1	0
الأعضاء الجدد في بريكس (الإجمالي)	**73**	**1,6**	**264**	**39**	**0,2**
بريكس (الإجمالي)	1673	26,4	1500	495	14,55
بريكس (الإجمالي) بالنسب المئوية	42%	29%	31%	36%	35%

Source: FAO Stat, State of Global Water Resources Report-2022, World Bank

أخيرًا، مع توسيع مجموعة بريكس، من المهم ملاحظة الزيادة الكبيرة في إمكانيات الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي والصناعي. على وجه الخصوص، إذا كانت النسبة المتوسطة لعمالة السكان في الزراعة في التنسيق القديم لبريكس تبلغ ٢٠٪، حيث كانت النسبة الأعلى تعود للهند ٤٣٪، فإن هذه النسبة المتوسطة بين الدول الخمس الجديدة في بريكس تصل إلى ٢٢٪، وفي إثيوبيا تصل إلى ٦٣٪ من السكان.

من الواضح أنه من غير الدقيق مقارنة هذه الأرقام بالقيم المطلقة مع الأخذ في الاعتبار الفروق الديموغرافية، بالإضافة إلى اختلاف مستويات الإنتاجية وكفاءة القطاع الزراعي. لكن هذا المؤشر مهم للغاية من منظور القياس الاجتماعي، حيث توفر العمالة في الزراعة للأسر في هذه الدول سبل العيش ومصادر للرزق.

المواد الخام الزراعية

زيادة إمكانيات بريكس في إنتاج المواد الخام الأساسية للقطاع الزراعي، بما في ذلك الأسمدة، والبذور، والحبوب العلفية، لها أهمية قصوى في وضع هذا التجمع في القطاع الزراعي، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والأسواق. يظهر تحليل نتائج توسيع مجموعة بريكس من حيث زيادة إمكانيات هذه المجموعة في السوق العالمية لإنتاج الأسمدة صورة متباينة.

على سبيل المثال، تعزى حصة بريكس في الإنتاج العالمي للأسمدة البوتاسية بشكل أساسي إلى الطاقة الإنتاجية في روسيا والصين، حيث تصل إلى ٢٦٪، ومع انضمام المشاركين الجدد، لم تزد هذه النسبة تقريبًا. في الوقت نفسه، ارتفعت حصة بريكس الموسعة في إنتاج الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية عالميًا بنسبة ٨٪ و٥٪ على التوالي، لتصل إلى ٥١٪ و٥٩٪ من الإنتاج العالمي على التوالي.

أما بالنسبة للأسمدة النيتروجينية، فقد ساهمت في ذلك القدرات الإنتاجية في مصر وإيران والسعودية، التي تُدرج ضمن العشر الأوائل في إنتاج الأسمدة النيتروجينية، فيما ساهمت السعودية وجزء من مصر في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية. وفيما يخص إنتاج الحبوب العلفية، تشغل الصين والبرازيل والهند وروسيا معًا ٣٣٪ من السوق العالمية وتدخل ضمن العشر الأوائل، ومع انضمام دول جديدة إلى بريكس، زادت هذه الإمكانات بنسبة ٢٪، بفضل مساهمات إيران ومصر.

الجدول 3.

تحليل مقارن لإمكانات مجموعة بريكس في إنتاج الأسمدة والأعلاف (٢٠٢٢)

الدول	الأسمدة النيتروجينية (مليون طن في السنة)	الأسمدة البوتاسية (مليون طن في السنة)	الأسمدة الفوسفاتية (مليون طن في السنة)	حبوب الأعلاف (مليون طن في السنة)
الإنتاج العالمي	**117**	**43**	**46**	**1300**
روسيا	9,4	5	4	36
برازيل	0	0,2	2	83
الصين	28	6	14	263
الهند	13	0	4,7	53
جنوب إفريقيا	0	0	0,2	0
الأعضاء القدامى في بريكس (الإجمالي)	**50,4**	**11,2**	**24,9**	**435**
إيران	2,8	0	0	13
مصر	3,4	0	0,4	7
إثيوبيا	0,4	0	0,2	0
السعودية	2,8	0	1,7	0
الإمارات العربية المتحدة	0	0	0	0
الأعضاء الجدد في بريكس (الإجمالي)	**9,4**	**0**	**2,3**	**20**
بريكس (الإجمالي)	59,8	11,2	27,2	455
بريكس (الإجمالي) بالنسب المئوية	51%	26%	59%	35%

Source: FAO Stat

فـيما يتعلـق بإنتـاج وتصديـر البـذور، وبالنظـر إلى الهيمنـة التقليديـة لشركات أمريكيـة وأوروبيـة في هـذا المجـال، لا تمتلـك مجموعـة بريكـس ميـزة كـبيرة. ومـع ذلـك، مـن حيـث آفـاق التجـارة الداخليـة ضمـن بريكـس، يمكـن تنفيـذ مبـادرات جديـدة لتطويـر التعـاون الـدولي بين كبـار المصدريـن للبـذور المنتـمين إلى بريكـس (روسـيا، الهنـد، والـصين) وكبـار المسـتوردين مـن دول الأعضـاء الجـدد (مصر، السـعودية، والإمـارات العربيـة المتحـدة).

الجدول 4.

تحليل مقارن لأهم المصدرين والمستوردين للبذور في إطار مجموعة بريكس (٢٠٢٠)

حجم الصادرات السنوي (طن متري)	أهم المستوردين من بريكس (المشاركون الجدد فقط)	حجم الصادرات السنوي (طن متري)	أهم المصدرين من بريكس
114 000	مصر	220 000	روسيا
47 000	السعودية	85 000	الهند
24 000	الإمارات العربية المتحدة	38 000	الصين
	أهم المستوردين العالميين		أهم المصدرين العالميين
1 427 000	بلجيكا	1 137 000	هولندا
829 000	إيطاليا	820 000	فرنسا
726 000	هولندا	530 000	الولايات المتحدة
7 502 000	إجمالي في العالم	7 264 000	إجمالي في العالم

Source: International Seed Corporation

الإمكانيات الاستثمارية والمالية

في السياق العالمي، شهد العقد الماضي (٢٠٢٣-٢٠١٣) انخفاضًا كبيرًا في حجم وجغرافيا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي الذي يشمل الزراعة، والصيد، والغابات بسبب عوامل متعددة، مما يتماشى مع الاتجاه العام نحو تقليص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي الوقت نفسه، يُعتبر القطاع الزراعي تقليديًا مُستَبعدًا عن المستثمرين، ويجذب استثمارات أقل بكثير مقارنةً بقطاعات مثل الطاقة، والمالية، والتكنولوجيا، والبناء، وغيرها.

في التصنيف العالمي، لا تُظهر دول بريكس نتائج مثيرة للإعجاب، حيث تتوجه الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الدول الصناعية الكبيرة، اليوم نحو الدول النامية بسرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (مثل إندونيسيا، وفيتنام). من بين دول بريكس، تتصدر البرازيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي (٧٠٠-٦٠٠ مليون دولار في السنة)، تليها مصر (٢٠ مليون دولار في السنة) والتي تحتل المرتبة الثالثة والثلاثين عالميًا حسب هذا المؤشر. في الوقت نفسه، تُعد الصين المستثمر الأجنبي الرائد في القطاع الزراعي في بريكس (٩٠٠-٨٠٠ مليون دولار في السنة)، تليها الهند (٣٠٠-٢٠٠ مليون دولار في السنة).

في هذا السياق، لم تستثمر الإمارات العربية المتحدة والسعودية، كونهما لاعبين جدد نشطين في سوق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بشكل نشط بعد في القطاع الزراعي للدول النامية، وخاصة في القارة الأفريقية، وهناك دون أدنى شك إمكانيات كبيرة غير مستغلة لنمو هذا القطاع. يخصص كلا هذين

المشاركين الجدد في مجموعة بريكس نحو ٢٤-١٨ مليون دولار سنويًا لأغراض متنوعة كاستثمارات خارجية في اقتصادات الدول الأخرى، وهو ما يزال أقل بكثير من الموارد المالية التي تخصصها الدول الغربية الرائدة، والتي تصل في المتوسط إلى ١٠٠-٥٠ مليون دولار سنويًا.

تشكل نقطة نمو محتملة أخرى، بعد توسيع بريكس، دور الإمارات والسعودية كقوى جذب جديدة للاستثمارات الأجنبية، حيث يمكن توجيه جزء من هذه الاستثمارات نحو تمويل مشاريع في القطاع الزراعي، مما يخلق بذلك دافعات جديدة للنمو للمشاريع المشتركة المبتكرة، المستدامة بيئيًا، وعالية التكنولوجيا في إطار بريكس.

تعمل كلا الدولتين، مع الأخذ في الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية والبشرية لضمان السيادة الغذائية، على معالجة هذه المهمة من خلال إدخال تقنيات حديثة للاستخدام المستدام للموارد الأرضية والمائية، بالإضافة إلى أتمتة الزراعة. وليس من قبيل الصدفة أن الإمارات احتلت المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر بحلول عام ٢٠٢٣. حيث تجاوز إجمالي حجم هذه الاستثمارات ١٥ مليار دولار، مع زيادة قدرها ٣٦٪ مقارنة بالعام الماضي. ومن الجدير بالذكر أن دبي حافظت على مكانتها كأحد المدن الرائدة في جذب الاستثمارات الخضراء، متفوقة على سنغافورة ولندن.

في هذا السياق، احتلت شركاء بريكس - الهند، الصين، والسعودية - المراكز الثانية والخامسة والسادسة على التوالي في قائمة المستثمرين الرئيسيين في مشاريع الاقتصاد الأخضر في الإمارات، حيث بلغت حصتهم الإجمالية ٥.٣ مليار دولار، أي أكثر من ٣٠٪ من جميع الإيرادات. ومع ذلك، يظهر التحليل القطاعي للاستثمارات أنه على الرغم من جميع هذه الإنجازات، فإن الجزء الأكثر تواضعًا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأخضر في الإمارات يتم توجيهه بشكل محدد نحو القطاع الزراعي. حيث تتجمع حصتهم الأساسية في قطاع النفط والغاز (٢.٦ مليار دولار)، والخدمات التجارية (١.٨ مليار دولار)، والطاقة المتجددة (١.٥ مليار دولار)، وإنتاج السيارات الكهربائية (١.٥ مليار دولار)، بالإضافة إلى مجالات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وصناعة الفضاء، واللوجستيات. حتى إعادة توجيه صغيرة لهذه التدفقات الاستثمارية القادمة من الهند والصين والسعودية نحو القطاع الزراعي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات هيكلية كبيرة في إطار التعاون ضمن بريكس.

بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تقييمها العديد من دول بريكس بشكل متزايد سلبًا من حيث فرص الشركات متعددة الجنسيات الغربية في فرض نفوذها وقواعدها في الأسواق الوطنية، خاصة في المجال الزراعي الحساس، يعتبر حجم التمويل لأغراض التنمية مؤشرًا مهمًا. على عكس الاستثمارات المستهدفة التي تركز على الربح والفوائد التجارية من الشركات الدولية أو الإقليمية، فإن التمويل لأغراض التنمية يتضمن نماذج مختلفة من القروض والديون للمزارع، بما في ذلك القروض الصغيرة التي تتدفق إلى القطاع الزراعي عبر قنوات المؤسسات المالية الدولية، والبنوك التنموية العالمية والإقليمية، والوكالات الخاصة التابعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

في هذا الصدد، تعتبر الدول الجديدة في بريكس قادة بلا منازع - حيث تجذب مصر تمويلًا لأغراض

التنمية في القطاع الزراعي بمعدل متوسط قدره ٢ مليار دولار سنويًا، بينما تجذب إثيوبيا ٤٠٠ مليون دولار سنويًا. ومن جهة أخرى، يبرز إيران في عمليات استثمار القطاع الزراعي بين الدول الجديدة في بريكس، حيث أنه بالنظر إلى العقوبات الدولية الحالية، لا يزال معزولاً عن تدفق الموارد المالية والاستثمارية العالمية والإقليمية لأغراض التنمية، ولكن من المؤكد أنه يمتلك إمكانيات داخلية كبيرة نظرًا لموارده الزراعية وخاصة طاقاته الإنتاجية (المرتبة الخامسة عالميًا من حيث قيمة الإنتاج الزراعي).

الإمكانيات البحثية والعلمية

أهم مؤشر لإمكانات البحث العلمي في الدول في القطاع الزراعي هو حجم إنفاق هذه الدول على الأبحاث والتطوير في هذا القطاع. وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، فإن هذا النوع من الاستثمار يحقق عائدًا فعالًا ومربحًا بين جميع أنواع الأنشطة الاستثمارية في الزراعة.

على مستوى الإنفاق على الأبحاث والتطوير في القطاع الزراعي بين دول بريكس، تواصل الدول "القديمة" - الصين، الهند، والبرازيل - قيادة المشهد. تمكنت الصين، على مدى العقد الماضي، من زيادة إنفاقها على الأبحاث الزراعية بشكل كبير، من ١.٣ مليار دولار إلى ٦.٦ مليار دولار. ووفقًا لبيانات عام ٢٠٢٢، أصبحت الصين في المرتبة الأولى عالميًا في هذا المؤشر، متفوقةً على الولايات المتحدة، الهند، والبرازيل، والتي بلغ إجمالي إنفاقها ٥.٦ مليار دولار. وفي الوقت نفسه، تحتل البرازيل والهند المركزين الثالث والرابع بين الدول في الإنفاق على الأبحاث والتطوير في القطاع الزراعي.

إجمالًا، تساهم الصين، البرازيل، والهند بنسبة ١٥٪ من إجمالي الإنفاق العالمي على الأبحاث الزراعية، والذي يبلغ حوالي ٧٠ مليار دولار سنويًا. ومع ذلك، لا يتجاوز إنفاق الدول النامية في هذه الحزمة الاستثمارية ٢٪. ومن بين الأعضاء القدامى في بريكس، لا تزال روسيا وجنوب إفريقيا تتخلفان في هذا المؤشر. على سبيل المثال، تخصص روسيا حوالي ٤٠-٣٠ مليون دولار سنويًا للأبحاث الزراعية، بينما تخصص جنوب إفريقيا ١٣٠ مليون دولار.

أما الدول الجديدة المشاركة في بريكس، حتى تلك التي تعتبر اقتصادات نامية بسرعة مثل الإمارات والسعودية، فإنها تتخلف بشكل كبير في هذا المؤشر عن القادة العالميين. إن الفجوة بين الأعضاء الجدد في بريكس كبيرة، على الرغم من أن الدول ذات المستوى المتوسط من التنمية قد زادت بشكل ملحوظ حصتها من الاعتمادات لدعم الأعمال البحثية في القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة، وخاصة الدول الآسيوية مثل فيتنام وإندونيسيا.

ومع ذلك، يمكن أن تكون السعودية والإمارات في المستقبل نقاط استثمار جديدة ضمن بريكس في مجال الأبحاث والتطوير الزراعي. على وجه الخصوص، تقوم السعودية بزيادة استثماراتها في تقنيات الزراعة المستدامة والخضراء عامًا بعد عام. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تأسيس المركز الوطني للأبحاث والتطوير الزراعي المستدام في المملكة، والذي ينفذ مشاريع بحثية طموحة وعالية النطاق حول غازات الدفيئة والزراعة العمودية.

في قطاع الخاص، يتم تنفيذ مشاريع زراعية مبتكرة في السعودية تستهدف إنتاج الغذاء المستدام، بما في ذلك مشاريع مثل "نيوم فود"، و"أيرو فارم"، و"مزارع البحر الأحمر". وأخيرًا، اعتمد صندوق تطوير الزراعة السعودي خطة استثمارية بقيمة مليار دولار للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥، وينوي استخدام جزء من هذه الأموال لتمويل الأبحاث العلمية التجريبية.

مجال الاستهلاك

في مجال استهلاك الغذاء، مع انضمام دول جديدة، يصبح بالطبع نظام تنسيق السياسة والنهج في بريكس في مجال المعايير الغذائية والبيطرية أكثر تعقيدًا، وذلك مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في الأنظمة الوطنية للتصديق والنماذج المالية المختلفة لضمان استهلاك الغذاء على المستوى الوطني. أحد أهم المؤشرات في هذا السياق هو تكلفة التغذية الصحية وفقًا لمعدل تعادل القوة الشرائية، والتي تتشكل تحت تأثير عوامل إنتاجية وتجارية واستثمارية مختلفة، بالإضافة إلى التغيرات المناخية، مما يؤثر بشكل مباشر على فرص الوصول الاقتصادي لسكان دول بريكس إلى الغذاء الصحي والجيد.

بين المشاركين الجدد في بريكس، تسجل إيران ومصر أعلى تكلفة للتغذية الصحية، حيث تصل إلى ٥.١٣ دولار و٤.٥٥ دولار للشخص في اليوم على التوالي، مما يتجاوز المتوسط العالمي (٣.٩٦ دولار في اليوم). تعود التكلفة العالية لإنتاج الغذاء في هاتين الدولتين، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية حيث تعتبر كلا الدولتين مستوردتين صافية لعدد من الأنواع الرئيسية من السلع الزراعية، إلى التأثير السلبي المتزايد للكوارث المناخية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى استدامة الأنظمة الزراعية الغذائية الوطنية في مواجهة هذه التحديات الجديدة. مع مراعاة حجم الناتج المحلي الإجمالي الوطني ومستوى التنمية الاقتصادية، يواجه سكان هاتين الدولتين قيودًا كبيرة في الوصول إلى التغذية الصحية. وفي هذا المؤشر، تتصدر روسيا بمعدل ٢.٩ دولار للشخص في اليوم، تليها الإمارات والصين.

الشكل 2.

تكلفة الغذاء الصحي لكل شخص بالدولار الأمريكي يوميًا وفقًا لنظام تعادل القوة الشرائية في دول مجموعة بريكس

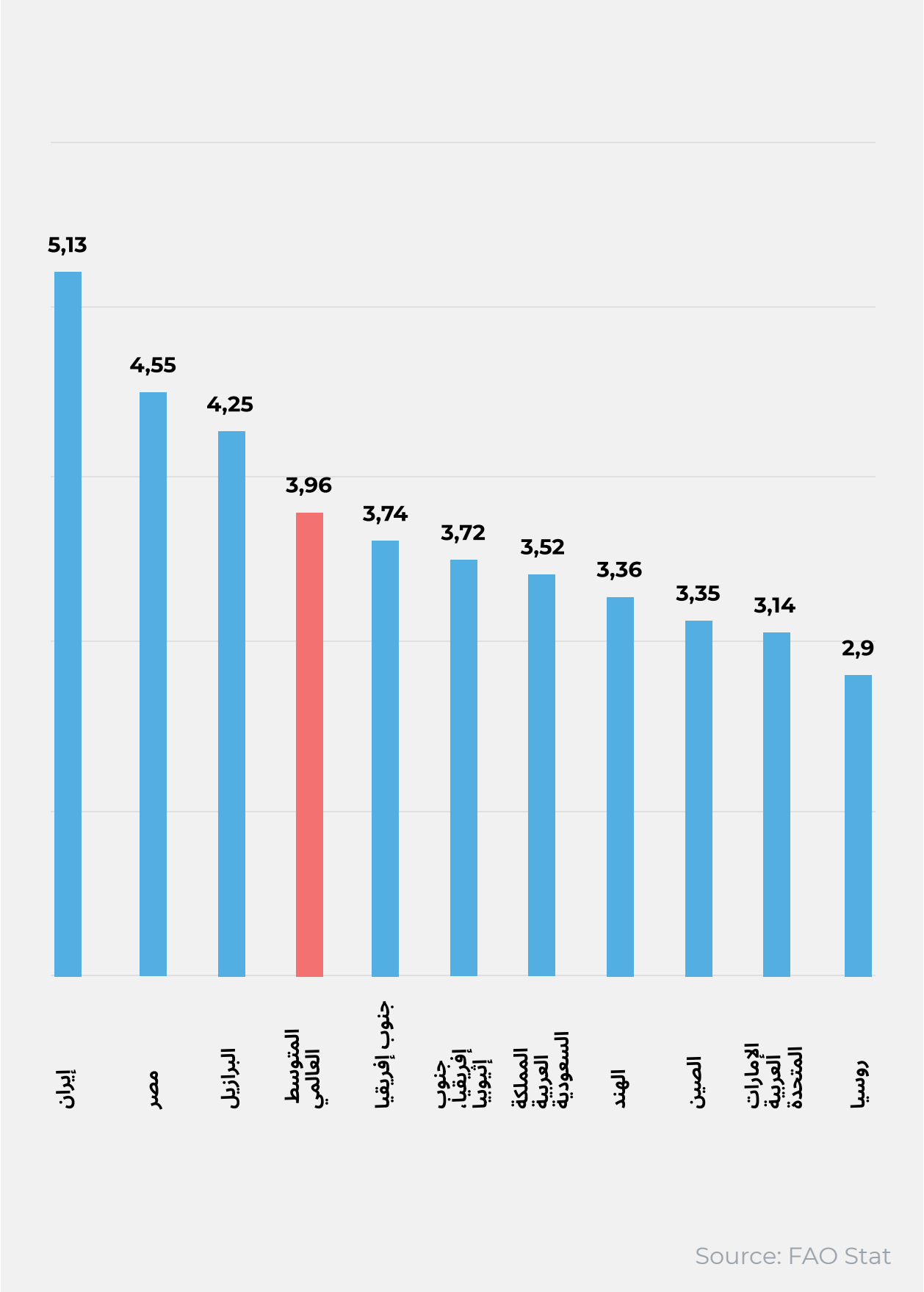

III.

تحليل عوامل التآزر

إن توسيع مجموعة بريكس وإنشاء هيكل إنتاج وتجارة واستهلاك غذائي أكثر تنوعًا وتنوعًا، قد أدى بشكل موضوعي إلى ظهور عوامل جديدة يمكن أن تحفز في الأجل المتوسط والطويل التآزر بين الأعضاء القدامى والجدد في بريكس+، وتوفير أساس لبناء شراكة أكثر قوة واستراتيجية في مجال الزراعة والغذاء.

العامل 1

نماذج أكثر عضوية وتكاملية لأنظمة الإنتاج الغذائي

في إطار الفضاء المتوسع لمجموعة بريكس، تتشكل تحالفات أكثر توازنًا وتنوعًا من الدول ذات المصالح المتكاملة ونقاط التلاقي. في الشكل القديم، من حيث القدرات الزراعية، كانت بريكس تجسد قبل كل شيء تحالفًا قويًا من الدول الغنية بالموارد والإنتاج، والتي تتمتع بمستوى عالٍ من السيادة الغذائية الوطنية وتأثير كبير في الأسواق الزراعية العالمية.

الآن، مع ظهور دول جديدة بأطر زراعية متنوعة، يمكن أن تنشأ تآزرات للتعاون المثمر داخل الكتلة نفسها – خاصةً في سياق تعزيز التجارة بالمنتجات الزراعية والمواد الخام الزراعية بما في ذلك الأسمدة والأعلاف، وكذلك اللقاحات للثروة الحيوانية. يمكن أن يؤدي هذا التآزر في المستقبل إلى تشكيل سلاسل إمداد مستقرة ومستدامة داخل بريكس.

على سبيل المثال، تعتبر مصر والإمارات والسعودية من كبار المستوردين الصافيين للسلع الغذائية، بما في ذلك القمح ومنتجات الألبان واللحوم، والتي يمكن أن توفرها الدول الرائدة في التصدير مثل روسيا والبرازيل والصين. وفي الوقت نفسه، هناك إمكانات كبيرة لتوسيع التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف في المجال الزراعي.

من جهة أخرى، تصدر الصين جزءًا كبيرًا من غذائها إلى الولايات المتحدة واليابان والدول المجاورة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بينما لا يتجاوز حجم التجارة الغذائية مع الإمارات وجنوب أفريقيا ٢٥٠-٢٠٠ مليون دولار سنويًا، ومع السعودية والهند يتراوح بين ١٥٠-١٠٠ مليون دولار سنويًا. كما يمكن أن تكون هناك آفاق لتطوير التعاون في مجالات الصحة الحيوانية والصحة النباتية، حيث تحتاج دول مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا ومصر وإيران إلى الحصول على لقاحات حديثة وعالية الجودة لقطاع الثروة الحيوانية، والتي يمكن أن توفرها روسيا والصين.

العامل 2

نماذج جديدة للتمويل والاستثمار (مثال)

ستكون التمويل المتبادل لمشاريع الزراعة والغذاء والأبحاث العلمية، بالإضافة إلى تبادل التكنولوجيا والابتكارات، أحد الاتجاهات الواعدة لتحقيق التآزر في إطار مجموعة بريكس الموسعة.

يمكن لبريكس - من خلال آلياته المالية الخاصة أو المرتبطة مثل البنك الجديد للتنمية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية - أن تقدم أشكالًا جديدة ومبتكرة من الاستثمار في قطاع الزراعة والغذاء للدول الفقيرة، بدلاً من الاعتماد على المساعدات التقليدية التي تراجع دورها عبر قنوات المساعدات الرسمية للتنمية.

من جهة، يزيد انضمام الإمارات كفاعل مالي جديد كبير من الدعم المالي لمشاريع مؤسسات التنمية ضمن بريكس، بما في ذلك في قطاع الزراعة والغذاء معادلاً هيمنة رأس المال الصيني. كما تفتح الفرص لجذب آليات مالية عربية لدعم أهداف بريكس، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الثروة السيادية الإماراتي.

من جهة أخرى، يخلق انضمام دول مثل مصر وإثيوبيا ظروفًا لتمويل تجريبي لمشاريع التنمية الزراعية والغذائية تحت رعاية بريكس في إفريقيا على أساس المساواة، مع التركيز على الأولويات الوطنية، بما في ذلك إنشاء القدرات الإنتاجية والعلمية المحلية والبنية التحتية، بالإضافة إلى سلاسل الإمداد الزراعية الغذائية المحلية المتكاملة – وذلك مقابل المساعدات المانحة غير الفعالة عبر قنوات المساعدات الرسمية للتنمية سيساعد هذا النوع من الاستثمارات، إذا ما كان مستوى الربحية كافيًا، في بناء وتشكيل آليات تمويل دولية. جديدة للأنظمة الزراعية الغذائية تحت رعاية بريكس.

العامل 3

مراكز استراتيجية جديدة لتجارة المواد الغذائية

تفتح التركيبة الجديدة لمجموعة بريكس آفاقًا لتحديد موضع استراتيجي وإنشاء شبكة متكاملة من المراكز الإقليمية لتجارة الغذاء والمواد الخام الزراعية، بما في ذلك الأسمدة والبذور واللقاحات، بشكل أكثر تنسيقًا وتوافقًا. يمكن أن تلعب هذه الشبكة دورًا هامًا في ضمان إمدادات غذائية مستقرة ومستدامة، محمية تحت "ظل" بريكس من تهديد الإجراءات التقييدية والعقوبات الأحادية الجانب في المجال الغذائي، التي تمارسها الدول الغربية. هناك عدة مقدمات لهذا التآزر.

أولاً، يمكن أن تكون إيران والإمارات والسعودية ومصر، بالنظر إلى موقعها الجيو اقتصادي، مراكز رئيسية لتجارة الزراعة والغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك لتسهيل تدفقات التجارة من آسيا إلى أوروبا وأفريقيا. في الوقت نفسه، تلعب إيران والإمارات دورًا مهمًا في السياق الوظيفي لممر الشمال-الجنوب. أما إثيوبيا، فهي تبرز كدولة جديدة بين المشاركين في بريكس، رغم عدم امتلاكها منفذًا إلى البحر.

ثانيًا، مع تقدم عملية لامركزية التجارة الزراعية العالمية في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٣، والتي تسارعت بعد جائحة فيروس كورونا، بالإضافة إلى تراجع (ربما لا يمكن عكسه) لدور الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كمراكز نقل سائدة بسبب تعزيز دور الصين وروسيا وجنوب أفريقيا، تتجه التجارة نحو الإقليمية. يؤثر هذا التطور بشكل كبير على تشكيل بنية تحتية جديدة من النقل واللوجستيات وتدفقات النقل.

بعد التحولات الجذرية في الأنظمة التجارية العالمية في العقود القليلة الماضية، أصبحت جميع الدول الخمس الجديدة في بريكس - إيران ومصر وإثيوبيا والإمارات والسعودية - جزءًا من كتلة تجارية إقليمية مع روسيا والهند وجنوب أفريقيا، التي تربط أورواسيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وجزءًا كبيرًا من إفريقيا. تلعب الصين دورًا مركزيًا في كتلة تجارية أخرى تضم جيرانها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

من الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٣، كانت هناك مجموعة كاملة من الدول التي أصبحت جزءًا من بريكس فيما بعد، بما في ذلك جنوب أفريقيا وإيران والسعودية والإمارات، مرتبطة بمجموعات تجارية إقليمية ترتبط بالصين والهند، في حين كانت روسيا مرتبطة بكتلة تجارية أخرى مرتبطة بالفضاء ما بعد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية.

الشكل 3.

تطور التجمعات التجارية الزراعية الإقليمية (١٩٩٥-٢٠١٩)

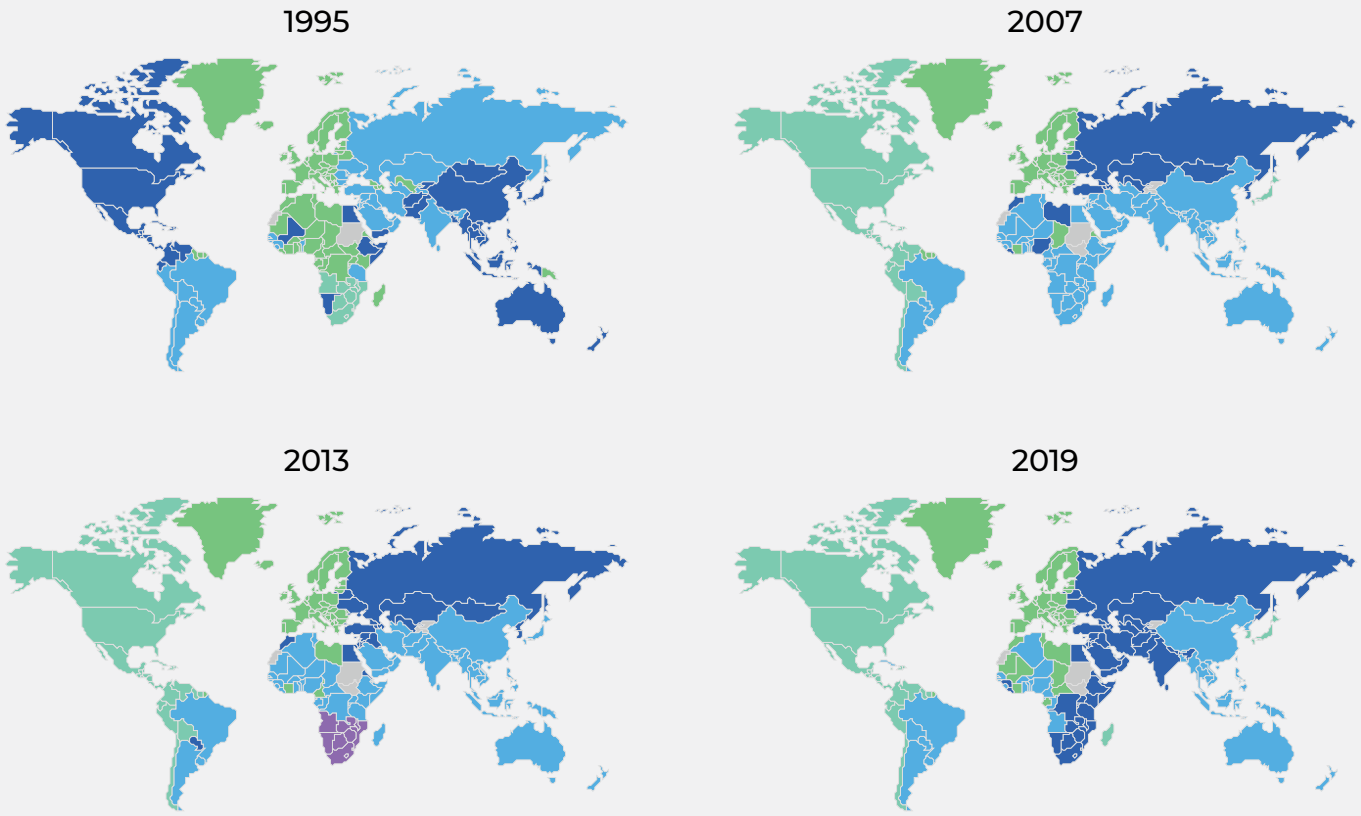

Source: Hidden costs of agrifood systems and recent trends from 2016 to 2023, Food and Agriculture Organization (FAO)

العامل 3

مراكز استراتيجية جديدة لتجارة المواد الغذائية

توسيع مجموعة بريكس يخلق منصة أوسع للحوار والتعاون في مجال التكنولوجيا الزراعية والابتكارات في عدد من الاتجاهات الواعدة.

أولاً، يتناول الأمر تبادل التقنيات المتطورة المخصصة لزيادة إنتاجية الزراعة. هنا، تأتي الإمارات كوجود رئيسي، حيث أنها، بالنظر إلى التحديات الوطنية التي تواجهها البلاد، تتصدر في تطوير أحدث وأرقى التقنيات في الزراعة العمودية والزراعة المائية وإنتاج الاستزراع المائي ومزارع الأسماك. أما إيران، فتتخصص في إدخال الروبوتات والطائرات بدون طيار في البيوت المحمية والحقول، ولديها أيضًا شبكة واسعة من الأقمار الصناعية لمراقبة الأحوال الجوية والمناخية. بينما تركز إثيوبيا على إنشاء حدائق تكنولوجية زراعية كبيرة لزيادة الإنتاجية وتحديث الزراعة.

ثانيًا، تفتح أسواق جديدة واعدة لتمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية. مصر هي السوق الثانية بعد نيجيريا في القارة الإفريقية للشركات الناشئة، ومع ذلك فإنها تستثمر بشكل غير كافٍ في القطاع الزراعي. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢١، جذب القاهرة رأس مال استثماري بقيمة ٤٤٦ مليون دولار لتمويل الشركات الناشئة، لكن تم تخصيص ٢٪ فقط لتطويرات للزراعة.

ثالثًا، يمكن أن تكون المسألة المهمة التي قد تجمع دول بريكس على المسار التكنولوجي هي إنشاء نظام رقمي موحد للتحذير المبكر من المناخ للمزارع الصغيرة والمتوسطة استنادًا إلى التعاون بين الهياكل الوطنية للأرصاد الجوية. يمكن أن تكون هذه النظام مطلوبة بشدة من قبل الأعضاء الجدد في بريكس، حيث سيمكنهم من الوصول إلى بيانات الأقمار الصناعية المتقدمة وتقنيات الاستشعار عن بعد لمراقبة وتوقع الكوارث المناخية والبيئية السلبية، بما في ذلك الجفاف والفيضانات، وكذلك انتشار الحشرات الضارة.

رابعًا، مع توسيع بريكس، تظهر "نوافذ جديدة للفرص" للتعاون في مجال الموارد الوراثية للنباتات والحيوانات. تلعب البنوك الوطنية للموارد الوراثية التي تجمعها الدول دورًا مهمًا في انتخاب البذور والأعلاف، وبالتالي في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، حيث تضمن قدرة الزراعة وتربية الماشية على مقاومة التغيرات المناخية والبيئية، وكذلك مختلف الأمراض المعدية. على سبيل المثال، في مجال الزراعة، تعتبر إثيوبيا خامس أكبر دولة في العالم من حيث حجم مجموعات ما يعرف بـ "بلازما الجنين" (عينة من بذور النباتات)، بعد الصين والمكسيك والهند والبرازيل، وتمتلك، على وجه الخصوص، أكبر مجموعة وطنية من بذور التيف (محصول حبيبي، نوع من الدخن) وواحدة من أكبر المجموعات الوطنية لبذور القهوة.

خامسًا، في مجال التكنولوجيا الحيوية الزراعية، توجد مجموعة من المسارات الواعدة التي يمكن أن تصبح عامل توحيد إضافي من خلال التعاون في صيغة بريكس الموسعة. على سبيل المثال، تعتبر إيران واحدة من المراكز المتقدمة في العالم في مجال البيوفارما، حيث تنتج اللقاحات الهامة لتربية الحيوانات. منذ عام ١٩٩٧، يعمل المجتمع الإيراني للتكنولوجيا الحيوية في إيران، بينما يقود معهدان وطنيان (معهد لقاح رازي ومعهد باستير) في المنطقة في إنتاج اللقاحات.

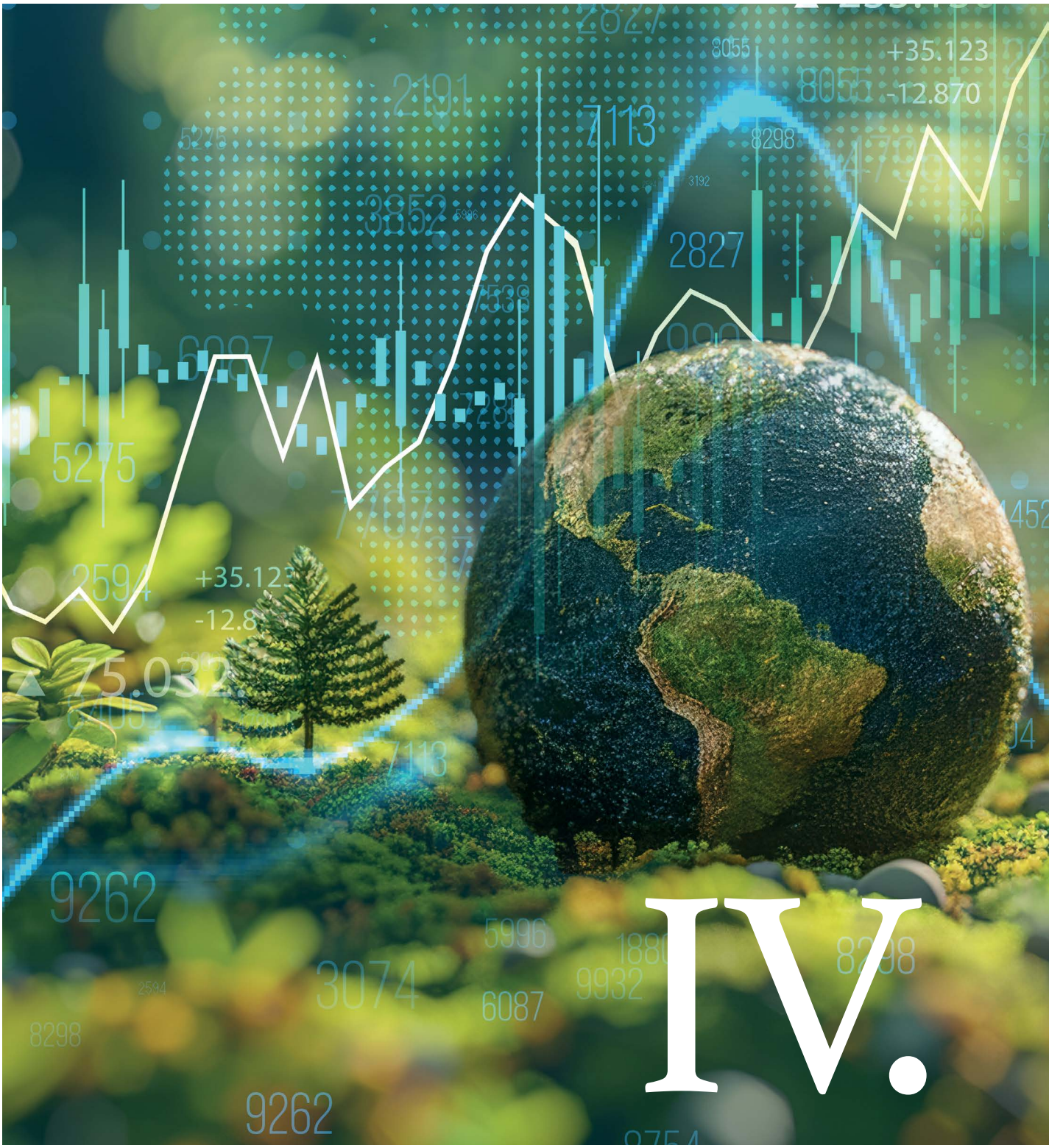

تحليل التحديات الجديدة بعد توسيع مجموعة بريكس

التحدي 1

نماذج الأنظمة الوطنية للزراعة والغذاء في مراحل تطوير مختلفة

تتواجد الأنظمة الوطنية للقطاع الزراعي في دول أعضاء بريكس في مراحل مختلفة من التطور. وهذا يخلق وضعًا حيث يوجد العديد من المشاركين في بريكس في مرحلة "اللحاق" بالنسبة للشركاء الآخرين. مع انضمام أعضاء جدد، فإن هذه الفجوة تتزايد فقط.

الجدول 5.

نماذج النظم الوطنية للزراعة والأغذية في دول

الدول	نموذج نظام الغذاء الزراعي (حسب التطور)
إثيوبيا	الأزمات
الهند	التقليدية
مصر	المتوسعة
الصين، إيران، جنوب إفريقيا	المتنوعة
روسيا، البرازيل، الإمارات العربية المتحدة، السعودية	الناشئة
-	الصناعية

Source: Hidden costs of agrifood systems and recent trends from 2016 to 2023, Food and Agriculture Organization (FAO).

في الظروف الجديدة، يبدو أن إجراء سياسة مشتركة ومتفق عليها في الساحات العالمية يمثل تحديًا، نظرًا للاختلافات في الأولويات الوطنية. تمتلك دول بريكس اختلافات موضوعية كبيرة في المجالات الرئيسية، من حيث التمويل والدعم والمساعدات الحكومية الأخرى للقطاع الزراعي. كما تلاحظ الفروقات الكبيرة في هيكلية القطاع الزراعي. ففي الصين، يعتمد القطاع الزراعي على المزارع الصغيرة والمتوسطة، بينما في روسيا والبرازيل، على سبيل المثال، يسيطر رجال الأعمال الزراعيون الكبار على الإنتاج.

علاوة على ذلك، تختلف التكاليف الخفية المتعلقة بالمواد الغذائية[2]، والتي تؤثر على تشكيل السياسة السعرية

الداخلية، بشكل ملحوظ. بالنسبة للدول التي لديها نموذج أقل تطوراً، بما في ذلك مصر وإيران وإثيوبيا، فضلاً عن الهند، فإن الجزء الأكبر من التكاليف الخفية يتعلق بالدعم الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تضطر حكومات هذه الدول إلى تخصيص مبالغ كبيرة من الدعم لإنتاج الخبز، وكذلك الوقود لنقل المواد الغذائية، من أجل الحفاظ على توافر السلع الغذائية الأساسية لأغلب السكان الفقراء والمعرضين اجتماعيًا.

[2] تم استخدام مصطلح "التكاليف الخفية للغذاء" هنا وما يلي في التقرير استنادًا إلى المنهجية التي تقيّم القيمة الاقتصادية للضرر البيئي الحدّي (انبعاثات الغازات الدفيئة)، والموارد (المياه، التربة) وصحة الإنسان نتيجة لإنتاج واستهلاك الغذاء على المستويين العالمي والوطني

تضطر هذه الدول إلى تحمل تكاليف بيئية مرتفعة مرتبطة بالكوارث المناخية، حيث إن أنظمتها الزراعية أكثر عرضة وتتمتع بعتبة منخفضة من المقاومة للجفاف والفيضانات والأمراض المعدية وغزو الحشرات الضارة وغيرها. على وجه الخصوص، تتحمل الهند، نظرًا لحجم اقتصادها، أعلى التكاليف في العالم لمكافحة سوء التغذية ودعم المزارعين الفقراء في المناطق الريفية، وهو ما يُعتبر من التكاليف الأساسية المخفية للغذاء في هذا البلد. أما بالنسبة للدول التي تملك نموذجًا أكثر تقدمًا مثل روسيا والإمارات والسعودية والصين، فإن الجزء الأكبر من التكاليف المخفية لأسعار المنتجات الزراعية والغذائية يتعلق بتحسين جودة الغذاء، وزيادة المعايير الغذائية، وضمان نظام غذائي صحي، بما في ذلك معالجة مشكلة السمنة.

تتبوأ الصين، نظرًا لحجمها، الصدارة عالميًا من حيث التكاليف المخفية للحفاظ على جودة الغذاء والحفاظ على نظام غذائي صحي، كما أن الهند والبرازيل وروسيا والسعودية تندرج أيضًا ضمن قائمة الدول الرائدة في هذا المجال. وفي هذا السياق، يُعتبر المشاركان الجدد في بريكس، وهما السعودية والإمارات، هما الأكثر "مشكلة" من حيث نسبة السكان الذين يعانون من السمنة، حيث تصل النسبة إلى ٤١٪ و٣٣٪ على الترتيب.

الجدول 6.

التكاليف الخفية لأسعار المنتجات الزراعية والغذائية وفقاً للنموذج

تكاليف الدعم الاجتماعي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٪)	تكاليف الصحة والتغذية الصحية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٪)	التكاليف البيئية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٪)	نموذج نظام الغذاء الزراعي
17	8	18	الأزمات
8	8	6	التقليدية
1	8	5	المتوسعة
0	9	4	المتنوعة
0	7	3	الناشئة
0	4	2	الصناعية

Source: Hidden costs of agrifood systems and recent trends from 2016 to 2023, Food and Agriculture Organization (FAO).

التحدي 2

تفاوت مستويات الأمن الغذائي والتغذية

تـؤدي الفروقـات في هـذا المسـتوى، وخاصـةً بين مجموعـة الأعضـاء القدامـى والجـدد في بريكـس، إلى تعزيـز عـدم التـوازن في الأولويـات الوطنيـة لهـذه الـدول في مجـال الأمـن الغـذائي والتغذيـة. على سـبيل المثـال، تبلـغ نسـبة السـكان الذيـن يعانـون مـن نقـص التغذيـة في إثيوبيـا تقريبًـا ربـع السـكان، في حين أن هـذه النسـبة في مجموعـة الأعضـاء القدامـى في بريكـس لا تتجـاوز ٦%. هـذا لا يعنـي أن نهـج دول بريكـس في معالجـة القضايـا المتعلقـة بالأمـن الغـذائي العالمـي على السـاحة الدوليـة يختلـف بـالضرورة، لكـن ذلـك يؤثـر بشـكل مبـاشر على ترتيـب الأولويـات، بمـا في ذلـك تمويـل المشروعـات، والسياسـة الاجتماعيـة، والتجـارة الزراعيـة، والأسـواق، وغيرهـا.

نظـرًا لهـذه الفروقـات، تضطـر دول بريكـس إلى وضـع أولويـات مختلفـة في سياسـاتها الوطنيـة المتعلقة بالزراعـة والغـذاء، واستراتيجيـات الأمـن الغـذائي، وتحديـد مواقعهـا على السـاحات الدوليـة. فـإذا كانت مشـكلة الأمـن الغـذائي على المسـتوى الوطنـي قـد تـم حلهـا بشـكل عـام لمعظـم الأعضـاء القدامـى في بريكـس باسـتثناء الهنـد، فـإن التغلـب على الفقـر والجـوع ونقـص التغذيـة، وتعزيـز الأمـن الغـذائي، لا يـزال يمثـل مشـكلة ملحـة وأولويـة مهمـة في السياسـة الزراعيـة لعـدد مـن الأعضـاء الجـدد في.

الجدول 7.

تحليل مقارن لدول من حيث نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية

دولة	2006 (%)	2023 (%)
إثيوبيا	37%	22%
إيران	5,4%	6,5%
مصر	5,9%	8,5%
المملكة العربية السعودية	4,5%	3%
الإمارات العربية المتحدة	7,8%	2,7%
الهند	21,4%	13,7%
الصين	7,1%	أقل 2,5%
برازيل	6,2%	3,9%
روسيا	أقل 2,5%	أقل 2,5%
جنوب أفريقيا	3,4%	8,1%
المشاركون القدماء (في المتوسط)	8,1%	6%
في العالم	12%	9%

Source: 2024 State of Food Insecurity in the World (SOFI) report by FAO, WFP, UNICEF, WHO and IFAD.

التحدي 3

اختلاف المعايير الغذائية على المستوى الوطني

هـذا العامـل يعقـد بشـكل موضوعـي الجهـود المبذولـة لتنسـيق التشريعـات الجمركيـة، والبيطريـة، والصحيـة النباتيـة، والمعـايير ضمـن التكويـن الجديـد لبريكـس. على وجـه الخصـوص، فـيما يتعلـق بالوصـول الاقتصـادي والمادي إلى الغـذاء الصحـي (النظـام الغـذائي الصحـي) للسـكان، يوجـد لـدى المشـاركين في بريكـس مسـتويات متباينـة تمامًـا، ويـؤدي انـضمام مشـاركين جـدد إلى مزيـد مـن الانقسـام، خاصـةً بالنظـر إلى إثيوبيـا ومصر، حيـث تكـون نسـبة السـكان الذيـن يفتقـرون إلى الغـذاء الصحـي مرتفعـة جـدًا. وبالتـالي، مـع الأخـذ في الاعتبـار الحـدود المختلفـة للوصـول إلى غـذاء عـالي الجـودة وصحـي، تقـوم دول بريكـس بصياغـة المعـايير المناسـبة للأمـن الغـذائي.

الشكل 4.

دول بالنسبة لنسبة السكان الذين لا يحصلون على غذاء صحي، ٢٠٢٢

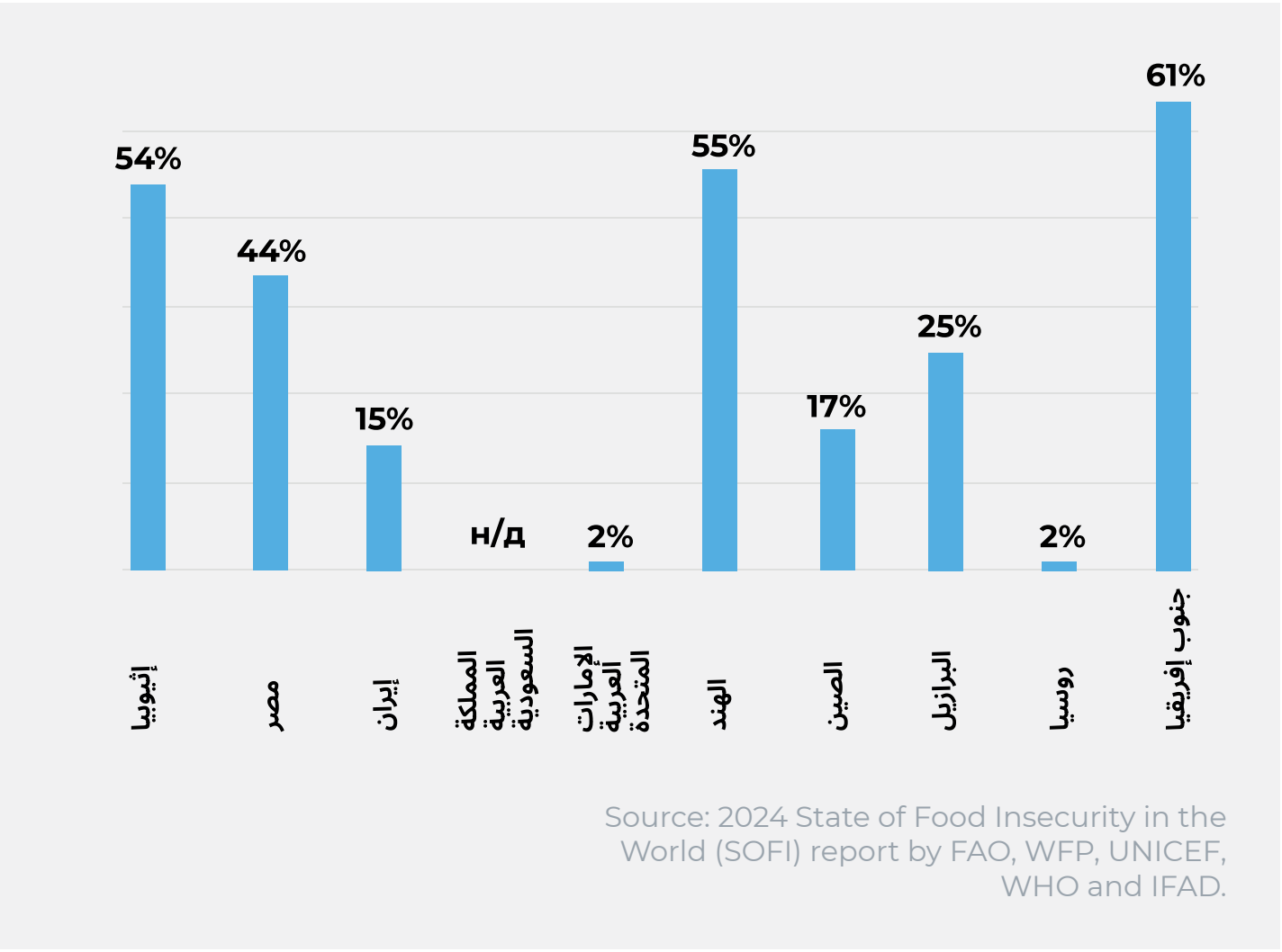

Source: 2024 State of Food Insecurity in the World (SOFI) report by FAO, WFP, UNICEF, WHO and IFAD.

الاستنتاجات والتوصيات

بـدأ التوسـع الكـبير في مجموعـة بريكـس في عـام ٢٠٢٤، حيـث تضاعـف عـدد أعضائهـا مـن خمسـة إلى عشرة، ويقـدم هـذا التوسـع فرصًـا جديـدة وآفاقًـا وتحديـات للتعـاون وتحديـد موقـع هـذه المجموعـة في مجـال الأمـن الغـذائي، والسياسـات الزراعيـة، والتنميـة الزراعيـة.

أظهـر التحليـل المقـارن لإمكانـات بريكـس "قبـل" و"بعـد" التوسـع، وفقًـا لمختلـف عنـاصر النظـام الغـذائي الزراعـي (المـوارد الخـام - الإنتـاج - المعالجـة - الاسـتهلاك)، بمـا في ذلـك الاسـتثمارات والتكنولوجيـا والعلـوم، والمـوارد البشريـة والاقتصاديـة، مجموعـة كاملـة مـن عوامـل التـآزر بين الأعضـاء القدامـى والجـدد في مجموعـة بريكـس، مما يجعـل هـذه المجموعـة أكثر توازنًـا وتـكاملًا مـن حيـث مصالـح القطـاع الزراعـي وقطـاع الأعمال الزراعيـة.

إن بنـاء استراتيجيـة شـاملة وكاملـة بـدلاً مـن خطـة العمـل الحاليـة لبريكـس في مجـال الزراعـة ٢٠٢٤-٢٠٢١، مـع أخـذ الواقـع الجديـد والقـدرات والفـرص بـعين الاعتبـار، سـيمكن مـن أن يكـون حجـر الزاويـة لشراكـة جديـدة بين بريكـس في هـذا القطـاع. مـن المهـم تحديـد المحـركات المحتملة للنمـو للاسـتفادة مـن الإمكانيـات غير المسـتغلة، وإنشـاء روابـط قويـة بين الأعمال الزراعيـة، والأوسـاط الأكاديميـة والعلميـة في الـدول الـعشر الأعضـاء في بريكـس لتعميـق الاندمـاج.

علاوة على ذلـك، مـن المناسـب وضـع خطـوط عريضـة لآليـة عالميـة جديـدة لتعزيـز مصالـح بريكـس في مجـال الأمـن الغـذائي العالمـي والسياسـات الزراعيـة على السـاحات الدوليـة، بمـا في ذلـك مؤسسـات الأمـم المتحـدة. على المـدى الطويـل، يمكـن أن تصبـح هـذه الاستراتيجيـة الجديـدة مركـز جـذب هـام لـدول الجنـوب العالمـي الأخـرى المهتمـة بالتعـاون المعمـق ضمـن إطـار بريكس مـع إمكانيـة الانـضمام إلى هـذه المجموعـة التكامليـة لاحقًـا.

أُعـد هـذا التقريـر بالتعـاون مـع المركـز الوطنـي للتنسـيق للتعـاون التجـاري الـدولي ومعهـد الـصين وآسـيا الحديثـة في الأكاديميـة الروسـية للعلـوم.

مدير المشروع:
بافل كوزنتسوف

فريق المشروع:
أرسين فارتانيـان (مؤلـف التقريـر)، ماكسـيم فـومين، غالينـا غريغوروفسـكايا، ايكاترينـا كوبيتكوف

2024